

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاق
انشاء مركز دولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول حوض
البحر المتوسط الموقع في باريس بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاق انشاء مركز دولي
للدراستات الزراعية المتقدمة لدول حوض البحر المتوسط الموقع في باريس بتاريخ
٢٧ مايو ١٩٦٢ ، وذلك اعتبارا من ٧ أبريل ١٩٨٦ ، مع التحفظ بشرط التصديق •

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٤٠٧ (٤ أكتوبر سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٨ من ربيع الأول
سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ م •

اتفاقية

يتضمن انشاء مركز دولي
للدراستات الزراعية المتقدمة
لدول حوض البحر المتوسط

(موقعة في باريس في ٢١ مايو ١٩٦٢)

حكومة اسبانيا ، والجمهورية الفرنسية ، والمملكة اليونانية ، والجمهورية
الاطالية وجمهورية البرتغال ، وجمهورية تركيا ، والجمهورية الشعبية الفدرالية
اليوغسلافية .

يلاحظ أن الزراعة تمثل النشاط الأساسي في حوض البحر المتوسط وأنه من
الأفضل أن ينشأ في مجال التعليم العالي الزراعي تعاون وثيق بين دول هذه
المنطقة حيث ان الوحدة تركز على أسس جيولوجية ، جغرافية مناخية وانسانية .
يلاحظ أن الزراعة في حوض البحر المتوسط في حاجة الى تكوين اطار
حيث يستطيع تكيفه أو تطويره بفضل تعليم عال تكميلي يزاوله أساتذة ذات
شهرة دولية .

املا في أن النمو الزراعي يحقق تعاوناً أكبر بين دول حوض البحر المتوسط .
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف بشكل ملائم مع الالتزامات التي تنشأ عن
اشتراكهم في منظمات أخرى دولية .
فانهم اتفقوا على ما يلي :

الباب الأول

موضوع وتشكيل المركز الدولي للدراستات الزراعية المتقدمة
لدول حوض البحر المتوسط

مادة ١ - لقد أنشأ تحت رعاية منظمة التعاون والنمو الاقصادي والمجلس
الأوروبي مركز دولي للدراستات الزراعية المتقدمة لدول حوض البحر المتوسط
(فيسمى فيما يلي بالمركز) ومن أهدافه تقديم تعليم تكميلي اقتصاديا أكثر منه
فنيا وتطوير روح التعاون الدولي في المجالات الزراعية لدول البحر المتوسط .

مادة ٢ - يكون مقر المركز في باريس ، ويجوز نقله الى مكان آخر بموجب قرار من مجلس الادارة .

مادة ٣ - ١ - أجهزة المركز هي :

- (أ) مجلس الادارة وهو جهاز الادارة في المركز .
- (ب) اللجنة الاستشارية .

(ج) المعاهد وملحقات المركز المنشأ أو المعتمدة بناء على اتفاق مبرم بين الدول الموقعة على الاتفاق الحالي أو بموجب قرار صادر من مجلس الادارة .

٢ - هذه الأجهزة تقوم بمعاونتها سكرتارية المركز .

مادة ٤ :

١ - يتكون مجلس الادارة من :

- (أ) ممثل من كل دولة متعاقدة ، يعين لمدة أربع سنوات .
- (ب) سكرتير عام منظمة التعاون والنمو الاقتصادي وسكرتير عام للمجلس الأوروبي وهم أعضاء وأصواتهم استشارية .

٢ - يعتمد مجلس الادارة اللائحة المالية للمركز والميزانية السنوية ، ويصدق على حسابات السنة المالية .

٣ - يعتمد مجلس الادارة اللائحة الداخلية التي تحدد خاصة :

(أ) كيفية تعيين الرئيس والنائب أو النواب ومدة انتدابهم .

(ب) الشروط التي في ظلها تستطيع منظمات أخرى دولية أن تكون ممثلة بأصوات استشارية في مجلس الادارة .

(ج) الشروط التي في ظلها يستطيع تفويض جزء من اختصاصاته لرئيسه .

٤ - تؤخذ قرارات مجلس الادارة بأغلبية (ثلثي ٢/٣) الأصوات الا أن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢ والفقرة الأولى (ج) من المادة ٣ وفي الفقرة ٣،٢ من هذه المادة والمادة ١١ والمادة ١٥ ، تؤخذ بالاجماع .

٥ - يقدم مجلس الإدارة في نهاية العام تقريرا عن النشاط لتقديمه الى منظمة التعاون والنمو الاقتصادي والى المجلس الأوروبى .

مادة ٥ - تتكون اللجنة الاستشارية من عدد متغير من الشخصيات ، يعيهم مجلس الإدارة لمدة أربع سنوات . وهم مختارين خاصة من بين أعضاء مؤسسات التعليم العالى الزراعى ومن بين هيئات الأبحاث الزراعية ومن بين ممثلى الدول والمنظمات أو المؤسسات الفرعية يشتركون بطريقة ما فى موارد المركز .

٢ - تتداول اللجنة الاستشارية فى المسائل المعروضة عليها من مجلس الإدارة وتغطية الآراء .

مادة ٦ :

١ - تقدم المعاهد التعليم وفقا للمنهج المعتمد من مجلس الإدارة .
٢ - يقدم بادارة كل معهد مديرا وفقا للقواعد المحددة من مجلس الإدارة .
٣ - يجوز لمجلس الإدارة اتخاذ تعديلات خاصة ، بقصد استكمال التعليم الذى تقوم المعاهد والملحقات أى منشأة أخرى مؤهلة من مجلس الإدارة .

المادة ٧ :

١ - تتكون سكرتارية المركز من سكرتير عام ، مديرو المعاهد ومن موظفى شئون العاملين الضرورىين .
٢ - يعين السكرتير العام ومديرو المعاهد عن طريق مجلس الإدارة .
٣ - يعين الأعضاء الآخرون فى السكرتارية عن طريق السكرتير العام ، طبقا للقواعد المحددة من مجلس الإدارة .
٤ - يكون السكرتير العام مسئولا عن نشاط السكرتارية أمام مجلس الإدارة .

٥ - حيث افنا قدمنا الطابع الدولي للمركز ، فان السكرتير العام ومديرى المعاهد وشئون العاملين لا يطلبون ولا يتقبلون توجيهات من أى طرف متعاقد أو من أى حكومة أو أى جهة خارجية عن المركز .

الباب الثانى

التعليم

مادة ٨ :

١ - يمنح المركز للمستفيدين منحة دراسية حيث يكون الترشيح لهذه المنح عن طريق مجلس الادارة .

ويجوز قبول مرشحين آخرين بالشروط التى يحددها مجلس الادارة .

٢ - يجوز أن تمنح المنح الدراسية خصوصا من الدول الأعضاء والدول الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات العامة ، والشركات أو المؤسسات ويكون لمجلس الادارة وحده الاختصاص فى قبول وتخصيص المنح للمرشحين من الدول الأعضاء ومن دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى ، وفى حدود الامكانيات بالنسبة لمرشحي الدول الأخرى .

مادة ٩ :

١ - وسوف يعهد بتقديم الدراسة والمحاضرات والتمارين العملية أساتذة أو شخصيات أخرى يختارها مجلس الادارة طبقا لأوسع نطاق توزيع جغرافى مع مراعاة اختصاصهم .

٢ - عند انتهاء مدة الدراسة سوف يتم تسليم شهادة دبلوم وفقا للشروط المحددة من مجلس الادارة .

الباب الثالث

النظام المالى

مادة ١٠ - يعد السكرتير العام ميزانية المركز كل عام طبقا للنظام المالى .

مادة ١١ - وتعتمد موارد المركز :

- (أ) على مساهمة الأطراف المتعاقدين التي يحددها مجلس الإدارة .
 (ب) على كافة الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة مثل الهبات الموصى به ، والمنح الدراسية .

مادة ١٢ - يعلن السكرتير العام حكومات الأطراف المتعاقدة بقيمة اشتراكهم ويكون هذا الاشتراك واجب الأداء اعتباراً من يوم هذا الاعلان ويجب أن تدفع في المركز بالشروط التي يحددها النظام المالي .

الباب الرابع

الأهلية القانونية للمركز

الامتيازات والحصانة

مادة ١٣ :

١ - في اقليم الأطراف المتعاقدة يتمتع المركز بالأهلية القانونية والامتيازات والحصانة المنصوص عليها في الباب الأول من البروتوكول الاضافي رقم ٢ لهذا الاتفاق .

٢ - في اقليم الأطراف المتعاقدة يتمتع أعضاء السكرتارية ، فيما يتعلق بالأجور والمرتبات التي يدفعها المركز ، بالاعفاء من الضرائب المنصوص عليها في الباب الثاني من البروتوكول الاضافي رقم ٢ من هذا الاتفاق .

الباب الخامس

احكام ختامية

مادة ١٤ :

١ - سوف يصدق أو يوافق على هذا الاتفاق الموقعون عليه طبقاً لنظامهم الدستوري الخاص .

٢ - سوف تودع وثائق التصديق والموافقة لدى السكرتير العام لمنظمة التعاون والنمو الاقتصادي .

٣ - سوف يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول عند ايداع الوثائق الثلاثة للتصديق والموافقة .

٤ - سوف يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول بالنسبة للموقع الذي سيصدق ويوافق عليه فيما بعد من تاريخ ايداع وثيقة تصديقه وموافقته .

٥ - الموقعون الذين لم يودعوا وثائق التوثيق والقبول منذ أن أصبح الاتفاق واجب النفاذ يجوز لهم الاشتراك في أنشطة المركز بالشروط التي سوف تحدد بموجب اتفاق يتم بين المركز والموقعين المذكورين .

مادة ١٥ :

١ - يجوز لمجلس الادارة أن يدعو كل دولة من دول البحر المتوسط للانضمام لهذا الاتفاق بالشروط الذي يحددها .

٢ - سوف يتم هذا الانضمام بايداع وثيقة الانضمام وسوف يعمل بها من تاريخ الايداع لدى سكرتير عام منظمة التعاون والنمو الاقتصادي .

٣ - يجوز لمجلس الادارة أن يدعو كل دولة الاشتراك في أنشطة المركز بالشروط التي يحددها .

مادة ١٦ - يجوز لكل طرف متعاقد أن يفسخ هذا الاتفاق الخاص بتطبيق هذا الاتفاق وذلك عن طريق اخطار للسكرتير العام لمنظمة التعاون والنمو الاقتصادي خلال السنة التالية لانتهاء السنة المالية .

مادة ١٧ - ومنذ استلام وثائق التصديق والقبول والانضمام واطار الانسحاب من الاتفاق سوف يبلغ سكرتير عام منظمة التعاون والنمو الاقتصادي جميع الأطراف المتعاقدين وكذلك سكرتير عام مجلس أوروبا .

و ائاماتا لذلك فان الموقعين ، المفوضين في هذا الشأن ، قد وقعوا أسفل هذا

الاتفاق .

حرر في باريس بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٢ باللغة الفرنسية واللغة الانجليزية
والأصلين الرسميين من نسخة واحدة سوف تودع لدى سكرتير عام منظمة
التعاون والنمو الاقصادى الذى سوف يخطر جميع الموقعين بصورة طبقاً للأصل
وأيضاً سكرتير عام مجلس أوروبا .
هذه ترجمة رسمية للاتفاق المقدم
من انطال وعلى مسئوليته .

مساعد وزير العدل لشئون التشريع
المستشار / محمد فاروق راتب

مدير ادارة الترجمة
ليلى رياض حسن غانم

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على اتفاق انشاء مركز للدراسات الزراعية المتقدمة لدول حوض
البحر المتوسط الموقع في باريس بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٢ ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٦ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية عليه بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٦ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق انشاء مركز للدراسات الزراعية المتقدمة
لدول حوض البحر المتوسط الموقع في باريس بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٢

يعمل به اعتباراً من ١٢/٥/١٩٨٦

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد الجيد